

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه إليكم هذه الرسالة بصفتي ممثل البلد الذي يتولى رئاسة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، والذي أُنيطت به مهمة تنسيق التنفيذ الفعال للمبادرات والاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة الساحل، وكذلك باسم الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نيويورك، فيما يتعلق بالرسالة المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ المقدمة من الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي لمكتب مبعوثه الخاصة لمنطقة الساحل، والتي اقترح فيها، في جملة أمور، إدماج المكتب في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

إن الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يساورها قلق عميق إزاء فكرة إدماج ذلكما الكيانين، حيث إنها فكرة تتعارض مع روح ونص البيانين الأخيرين الصادرين عن رئيس مجلس الأمن عن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (S/PRST/2014/17 و S/PRST/2015/24). ففي البيان الأخير أعرب مجلس الأمن عن تطلعه إلى النظر في التوصيات التي قدمها الأمين العام في الاستعراض الاستراتيجي الذي أجره مكتب مبعوثه الخاصة لمنطقة الساحل، وطلب إدراج توصيات بشأن مقر هذا المكتب بالتشاور مع الدول الأعضاء في منطقة الساحل، بما في ذلك البلدان الخمسة ذات الأولوية وهي بوركينافاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر. ولم يطلب المجلس موافاته بتوصيات بشأن إدماج المكتب المذكور في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، تطلب الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى أعضاء المجلس الالتزام بقراراتهم والمحافظة على المكتب باعتباره كيانا قائما بذاته، مع الاستمرار في تعزيزه. وبالإضافة إلى ذلك، يجدر بالإشارة أن الجمعية العامة كانت قد نظرت في دورتها التاسعة والستين في هذه المسألة على نطاق واسع، من خلال لجنيتها لشؤون الإدارة والميزانية، وطلبت إلى الأمين العام



أن يبقى الترتيب الخاص بقيادة المكتب قيد الاستعراض، في أعقاب استفسارات وردت من المجموعة الأفريقية (انظر قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٢).

علاوةً على ذلك، فإن من الأهمية بمكان مراعاة البيان الختامي لرؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي اعتمد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أثناء مؤتمر قمة رفيع المستوى عُقد في نجامينا بمشاركة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والمبعوث الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل، قبل إجراء الاستعراض الاستراتيجي للمكتب. ففي ذلك البيان، طلب رؤساء دول البلدان الخمسة ذات الأولوية في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل إلى الأمم المتحدة أن تعزز المكتب وتنقله إلى مقر المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نواكشوط، بهدف تحسين التنسيق والتعاون فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع المشتركة لصالح بلدان منطقة الساحل واستراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة الساحل (انظر الفقرة السابقة للفقرة ما قبل الأخيرة من المرفق).

وإني إذ أضع في اعتباري أن تشاد ليست بلداً من بلدان غرب أفريقيا، أطلب إلى أعضاء مجلس الأمن أن يولوا أكبر قدر ممكن من الاعتبار للآراء المعرب عنها في هذه الرسالة، والتي هي أيضاً آراء أشد بلدان منطقة الساحل تضرراً، وبالأخص بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر.

وأخيراً، ورغم البيان المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الصادر عن رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2015/24) والذي دعا فيه المجلس الأمانة العامة إلى عقد ما لا يقل عن اجتماع واحد كل ثلاثة أشهر مع الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية في نيويورك، لتبادل المعلومات ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل، فإن هؤلاء الممثلين لم يتم التشاور معهم فيما يتعلق بالاستنتاجات التي تمخض عنها الاستعراض الاستراتيجي ولم يتلقوا أي مشروع تقرير عن الاستعراض الاستراتيجي.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد زين شريف

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

البيان الختامي لمؤتمر قمة رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل
عقد مؤتمر قمة عادي لرؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في نجامينا، تشاد.

وحضر مؤتمر القمة الأشخاص التالية أسماؤهم:

عن بوركينافاسو، فخامة السيد ميشيل كافاندو، رئيس بوركينافاسو
للفترة الانتقالية؛

عن جمهورية مالي، فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس الجمهورية؛

عن جمهورية موريتانيا الإسلامية، فخامة السيد محمد ولد عبد العزيز،
رئيس الجمهورية؛

عن جمهورية النيجر، فخامة السيد محمدو إيسوفو، رئيس الجمهورية؛

عن جمهورية تشاد، فخامة السيد إدريس ديبي إتنو، رئيس الجمهورية.

بدايةً، أعرب رؤساء الدول عن إدانتهم القوية لحادث أخذ الرهائن الذي ارتكب في ذلك اليوم في فندق راديسون في باماكو، مالي، ولجميع أعمال الإرهاب التي تُرتكب في أنحاء العالم كافة، وبالأخص الأعمال التي تأتيها طائفة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد.

إن الدول الأعضاء، وقد أحاطت علماً بموجز الاستنتاجات التي توصل إليها مجلس الوزراء:

تلتزم بزيادة التضامن والتعاقد وحشد الجهود المبذولة على جميع المستويات من أجل التوصل إلى موقف مشترك إزاء المسائل الرئيسية ذات الأهمية لهم؛

تقرر ما يلي:

- إنشاء أكاديمية عسكرية إقليمية تابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في جمهورية موريتانيا الإسلامية، تشرع في مهامها اعتباراً من عام ٢٠١٦؛
- إنشاء قوة مشتركة تابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛

- إنشاء شركة خطوط جوية إقليمية لتحسين وصلات النقل بين بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛
- مد خط سكة حديدية يربط بين موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد؛
- ترحب بما يلي:
- اعتماد خريطة طريق تحدد إطار التعاون بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمم المتحدة؛
- اعتماد خريطة طريق تحدد إطار التعاون بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأوروبي؛
- الإعلان الصادر عن الشركاء التقنيين والماليين عقب اجتماعهم في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ مع وزراء بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛
- تحيط علما مع الارتياح بما يلي:
- اعتماد النظام الداخلي للجنة الدفاع والأمن؛
- اعتماد الاتفاق المتعلق بتشغيل منتدى التعاون الأمني وتنظيمه؛
- اعتماد ميثاق عمل الشراكة العسكرية للتعاون عبر الحدود؛
- اعتماد النص المتعلق ببعثات الخبر في شؤون الدفاع والأمن التابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛
- نقل كلية الأمن لمنطقة الساحل لتصبح تحت سلطة أمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛
- بدء عملية إنشاء مركز منطقة الساحل لتحليل المخاطر والإنذار المبكر؛
- توعز للوزراء المكلفين في المجموعة بما يلي:
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية التنمية والأمن وتحديث برنامج الاستثمارات ذات الأولوية بهدف اعتمادها خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦؛
- القيام، على سبيل الاستعجال، بتصميم مشاريع قوية الأثر في قطاعات الهياكل الأساسية للطرق والسكك الحديدية والطاقة والزراعة؛

- القيام، في أقرب وقت ممكن، بتنظيم اجتماع مائدة مستديرة للمانحين بهدف تمويل برنامج الاستثمارات ذات الأولوية؛

تعتمد ما يلي:

- تحديد فترة ولاية للرئيس مدتها سنتان؛
- توسيع مجلس الوزراء ليضم وزراء خارجية دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛
- مبدأ إلغاء التأشيرات بين البلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، شريطة اتخاذ التدابير الأمنية الملائمة.

إن رؤساء الدول،

إذ يساورهم القلق إزاء حالة الشباب؛

وإذ يدركون أن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تمثل موطناً أصلياً ومنطقة عبور للمهاجرين، وأن تحقيق التنمية أو الأمن لا يتسنى إلا بوجود شباب معافٍ ومتعلم وسعيد، قادر على الإسهام بكل قدراته في الجهود ومسامحي التقدم المبذولة على الصعيد الوطني؛

يلتزمون ببذل جهود كبيرة من أجل تحقيق رفاه الشباب؛

يوعزون لوزراء الشباب بتصميم وتنفيذ مشاريع متكاملة تصب في هذا الاتجاه؛

يدعون الشركاء التقنيين والماليين إلى معالجة مسائل الشباب باعتبارها موضوعاً محورياً في جميع ما يتخذونه من إجراءات؛

يرحبون بالتزام الاتحاد الأوروبي بتقديم دعم كبير إلى فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام، ويدعون جميع الشركاء إلى دعم نشر فرقة العمل من أجل القضاء التام على هذا العدو المشترك؛

يعربون عن امتنانهم للشركاء في التعاون لالتزامهم الراسخ إزاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ويشجعونهم على وضع ذلك الالتزام موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن؛

يوجهون نداءً إلى المجتمع الدولي من أجل دعم ما تبذله المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من جهود لتحقيق الأمن وتعزيز التنمية في حيزها؛

يشجعون ويدعمون الجهود المبذولة حالياً لتنفيذ اتفاق السلام بين الأطراف في مالي

تنفيذاً فعالاً؛

يدعون إلى اعتماد حل سياسي يرمي إلى إعادة السلام في ليبيا إلى نصابه؛
يهنئون جميع الأطراف في بوركينا فاسو على توصلها إلى حل إيجابي للأزمة التي
نشبت عقب الانقلاب المنفّذ في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ويؤكدون من جديد دعمهم
للعملية الانتقالية؛

يشجعون إجراء انتخابات سلمية في بوركينا فاسو؛

يطلبون إلى الأمم المتحدة أن تعزز مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل
وأن تنقله إلى مقر المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل تحسين التنسيق والتعاون في
تنفيذ مشاريع مشتركة لصالح بلدان منطقة الساحل والاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة؛
يشجعون الخطوات المتخذة لتكليف الولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة
المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مع الحالة الأمنية في مالي.

ويود رؤساء الدول أن يعربوا عن خالص امتنانهم إلى الأخ الرئيس إدريس ديبي إتنو،
الرئيس المقبل للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولتشاد حكومةً وشعباً، على ما لقوه من
كرم الضيافة وحسن الاستقبال والحفاوة الأفريقية طوال مدة إقامتهم في نجامينا.

نجامينا، في ٢٠ كانون الثاني/نوفمبر ٢٠١٥